الدكتور علي صبح

الهيمنة الأميركية في العالم. لبنان نموذجاً (*)

مقدمة

يقال أن التاريخ هو صناعة الأقوياء، فكلما امتلكت جماعة ما القوة(سواء كانت جماعة، قبيلة، إمارة، مملكة أو دولة)، سعت لفرض سيطرتها على من سواها. والنماذج واضحة عبر التاريخ لا تعد ولا تحصى.

وعوامل القوة لأي دولة متعددة بدءاً من قوتها العسكرية، الاقتصادية، التضامن الوطني، العلاقات الخارجية، التحالفات وأيضاً قدرتها على تفكيك القوى المضادة.

في الواقع أن الولايات المتحدة الأميركية امتلكت معظم هذه العوامل:

- **عسكرياً فهي رائدة سباق التسلح, والقرن العشرون يشهد على ذلك[1]. إضافة الى العديد من القواعد العسكرية المنتشرة في معظم أرجاء المعمورة والأساطيل العائمة عبر البحار والمحيطات.**
- **أما عن التضامن الوطني الداخلي فقد تعزز ذلك بعد إنهيار الدول النازية والفاشية خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ومن بعدها إنهيار الإتحاد السوفييتي رائد الشيوعية في العام 1990 من القرن العشرين. حتى بات النظام الرأسمالي هو خشبة الخلاص نحو المزيد من التقدم . طبعاً بنظر الأميركيين.**
- **وفي العلاقات الخارجية تكاد الولايات المتحدة تمسك بمعظم الكرة الأرضية من خلال التحالفات والإتفاقيات السياسية والعسكرية والاستراتيجية.[(2)]**
- **كذلك قدرتها على تفكيك القوى المناوئة لها. وقد برز ذلك واضحاً خلال مرحلة الثنائية القطبية والصراع الدولي بين المعسكرين حيث استطاعت دق إسفين في ظهر الشيوعية ووقوع الخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتي.نفس المصدر ص 183.**

وما يشهده العالم اليوم من الثورات الملونة و"الربيع العربي" ما زالت احداثه تتفاعل أمامنا, خير دليل على مقدرة واشنطن على تدمير القوى المناوئة لها أو المعترضة أو التي لا تسير بركبها ذاتياً, من خلال إذكاء الصراعات الداخلية فيها وتدميرها لتقع فريسة الهيمنة الغربية والأميركية على السواء.

---

* د. علي صبح

([1]) راجع كتابنا "الصراع الدولي في نصف قرن المنهل اللبناني، بيروت 1998، ص.ص.131-147.

([2]) نفس المصدر ص.ص.91-111.

- أما اقتصادياً وهو موضوع دراستنا اليوم, فمهما عصفت الأزمات بالاقتصاد الأميركي فإن الدولار (عملتها الوطنية) هو خشبة خلاصها من الأزمات المتلاحقة حين أصبح عملة متداولة عالمياً إن كان على مستوى التبادل التجاري الدولي أو حتى على المستوى الداخلي للعديد من الدول الأخرى.

فالدول عادة تعتمد سياسات إقتصادية تقوم على تنشيط انتاجها القومي للحفاظ على القيمة التبادلية لنقدها الوطني. لكن ما سنراه يبين كيف أن الولايات المتحدة ليست بحاجة الى ضبط إقتصادها طالما أن دول العالم كله تطلب الدولار. وكيف أن من غير مصلحة العالم انخفاض قيمة هذه العملة لما يشكله قد من خسائر لها نظراً لما تمتلكه من أرصدة دولارية .

كيف وصل الدولار إلى هذه المرتبة؟ إنها قصة لا بد من متابعة مراحلها وتتلخص بمرحلتين:

أولاً- إتفاقية بريتون وودز1944.

بينما كانت رحى المعارك تدور في أوروبا والعالم, كانت ترتسم في الأفق معالم نظام دولي جديد وعلى كل طرف أن يضمن مصالحه في هذا العالم, خاصة على الصعيد الإقتصادي, والذي تحقق هو ما أفرزته هذه الحرب من مواقع لهذه الدول.

1- واقع الدول بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

توزعت القوى المتحاربة بعد الحرب بين قوى منتصرة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً كالولايات المتحدة الأميركية, وقوى منتصرة سياسياً وعسكرياً كالإتحاد السوفييتي, وقوى منتصرة سياسياً كفرنسا وبريطانيا, ودول مهزومة هي دول المحور ألمانيا وإيطاليا واليابان.

ومن أهم المشاكل والصعوبات التي تعرضت لها النظم الراسمالية هي مشكلة النقد وسعر الصرف بين مختلف عملاتها التي دارت بين الدول الأوروبية الصاعدة(ألمانيا وإيطاليا) والدول الاستعمارية التقليدية، فكان لها الدور الأبرز في تعميق مشاكل النظم الرأسمالية.

ولقد كان لاعتماد القاعدة الذهبية في إصدار النقود أثره على إقتصاد هذه الدول لا سيما وأن الشطر الأعظم من الذهب كان من حصة بريطانيا, أكبر دولة استعمارية في العالم قبل الحرب. بحيث أن لندن كانت بمثابة البورصة العالمية للنقد والتجارة الدولية. أما خلال الحرب العالمية الثانية, حيث كانت عجلة الإنتاج الأميركية تسير بأقصى سرعتها لتلبية حاجات السوق الأوروبية حيث تدور رحى الحرب, بدأ الذهب بالإنسياب إلى الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي أضعف اقتصاديات أوروبا بشكل عام . وبعدما كانت أوروبا الإستعمارية مسيطرة على معظم أنحاء العالم, باتت رهينة مديونيتها تجاه الولايات المتحدة الأميركية.

إن هذه الأوضاع ستلقي بثقلها على الخطوات المتخذة في سبيل إصلاح النظام النقدي العالمي لفترة ما بعد الحرب مع إضافة عامل مهم يتمثل بالتفوق الواضح للاقتصاد الأميركي وامتلاكه أكبر احتياط ذهبي في العالم.

لقد أسفرت الحرب العالمية الثانية عن 50 مليون قتيل تقريباً، ودمرت العمليات الحربية أغلب الطاقات الانتاجية الصناعية والزراعية والخدماتية في دول أوروبا وفي كثير من الدول الأخرى.

كما خرجت القارة الأوروبية مثقلة بديون ضخمة للولايات المتحدة وهذه الديون كانت قد اقترضتها خلال سنوات الحرب على شكل مواد غذائية وصناعية وحربية. كذلك كانت بعض الدول الأوروبية قد اضطرت ، بسبب مديونيتها ، الى تصفية الكثير من استثماراتها داخل الولايات المتحدة لتسوية جانب من الرصيد المدين معها. وبذلك خسرت مورداً هاماً من مصادر الدخل القومي.

أما الولايات المتحدة فكانت صورتها على العكس من ذلك تماماً. فهي في قمة ازدهارها. لقد كانت الحرب بمثابة الفرصة الذهبية التي استغلتها الولايات المتحدة لكي تندفع فيها عجلات الانتاج بكل قوة دون الخوف من أزمة التصريف.

أما بالنسبة للمستعمرات فلم يكن وضعها بأفضل مما هو عليه في القارة الأوروبية. فقد خسرت مئات الآلاف من شبابها كما استُغِلت مواردها لتموين العمليات الحربية للدول المتحاربة طيلة سنوات الحرب بالرغم من فقرها وتخلف بنياتها الانتاجية وانخفاض مستوى معيشة شعوبها .

أما الاتحاد السوفيتي فقد خرج من الحرب منتصراً عسكرياً وسياسياً لكنه كان منهكاً من الناحية الاقتصادية نظراً لما تعرض له من خسائر بشرية (25 مليون قتيل).

2- مؤتمر اتفاقية بريتون وودز 1944

قبل أن تنتهي الحرب كانت علامات النصر قد بدأت تلوح في الأفق. وسرعان ما بدأ التفكير في رسم معالم الانتقال إلى عالم جديد لإرساء قواعد السلم وتوفير الأطر النقدية والمالية والتجارية الملائمة لإعادة بناء القوى الرأسمالية المنهارة. ولهذا اجتمع في صيف سنة 1944 ممثلو 44 دولة في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة في مؤتمر دولي نقدي لمناقشة قواعد السلوك النقدي الذي يتعين الامتثال لها في الفترة المقبلة. وكان يخيم على الدول الرأسمالية ويلات الحرب وفوضى النظام النقدي الذي عانت منه الدول الرأسماليةً في فترة ما بين الحربين الأولى والثانية. وكان الاعتقاد السائد بين المؤتمرين هو الاتفاق على نظام نقدي جديد من شأنه أن يوفر حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية،

ويكفل عدم فرض القيود والضوابط على المعاملات الاقتصادية الدولية ويحول دون تطبيق سياسة إفقار الجار.

أ- مقترحات مهمة للمؤتمر

من أبرز المطالعات المقدمة للمؤتمر هو تقرير الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز.

- ملخص مشروع كينز

لقد ذهب كينز في أن إدارة النظام النقدي الجديد تتطلب إنشاء مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، وذات صفة فنية وتكون بعيدة عن المؤثرات السياسية ويكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤليتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة . وكان كينز مع إنشاء إتحاد للمقاصة الدولية مهمته أشبه ما تكون بمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي، أي القيام بعمليات المقاصة والدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية وتسهيل خلق الائتمان وسير النظام .

كما دعا إلى أن تحدد كمية النقد الدولي لا على أساس إنتاج الذهب وتكاليفه ولا على الاحتياطي الموجود منه، وإنما على حاجة التجارة الدولية ما يعني الحفاظ على دور بريطانيا لاحقاً.

ولا يخفى أن كينز بذلك كان يضع في ذهنه موقف الذهب في بريطانيا الذي كان قد تدهور كثيراً خلال الحرب وفقدت الكثير من مكانتها في العالم. وبذلك كان يدافع عن فكرة إسقاط الذهب عن عرشه في نظام النقد الدولي الجديد، ويراعي حاجة بريطانيا للسيولة .

وخلاصة القول أن كينز كان يعبر في الحقيقة عن مصالح أوروبا وتحديداً مصالح بريطانيا. وكان مشروعه يمثل آنذاك قفزة نوعية في شؤون النقد الدولي، لأنه كان يتنبأ باتساع نطاق تدويل الحياة الاقتصادية ، والحاجة من ثمة الى سلطة مركزية دولية يكون لها القدرة على مواكبة المتغيرات العالمية, بحيث تنزع هذه السلطة من أيدي الأميركيين الذين بدأوا سيطرتهم على هذا المؤتمر.

- مشروع هاري وايت الأميركي.

لم يستهدف مشروع هاري وايت ايجاد سلطة دولية نقدية تحل محل السلطات النقدية المحلية ، بل تصور إمكانية تعاون هذه السلطات.

وكان جوهر اقتراح هاري وايت يتلخص في أن النظام النقدي الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على ثبات واستمرار أسعار الصرف ومحاربة كل أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال وتجنب أساليب الإفقار غير الناجمة عن التدخل في أسواق الصرف والتخفيضات المستمرة في العملية. وقد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه.

وطالما أن الولايات المتحدة تتمسك بنظام الصرف بالذهب، حيث أن الدولار قابل للتحويل ذهباً في المدفوعات الدولية، فستكون العملة المستخدمة هي الدولار.

ومهما يكن من أمر, فإن النتائج كانت واضحة من خلال قدرة القوى الفاعلة في المؤتمر باعتبار أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي خرجت من الحرب متعافية مع انهيار بقية الدول الأوربية، وبالتالي انهيار مقدرتهم الاقتصادية ، ووقوعهم تحت أعباء الديون لصالح الولايات المتحدة . ولهذا فإن الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر تحت اسم " بيان الخبراء المشترك" والتي ارخت لظهور صندوق النقد الدولي ، كانت في الحقيقة تعكس قوة وهيمنة الاقتصاد الاميركي على النظام المقترح. على أنه من المهم في هذا السياق أن نؤكد على أن وجهة النظر الأميركية قد رأت أن الهدف الأساسي من تكوين صندوق النقد الدولي ومن نظام بريتون وودز ليس توفير السيولة النقدية الدولية الاضافية للدول الأعضاء (كما رغبت أوروبا) بل العمل على الغاء القيود على المدفوعات الخارجية والتوصل الى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات. ولم يكن ذلك مصادفة. ذلك أن أشد ما كان يزعج الولايات المتحدة هو أن تتعرض الصادرات الأميركية للقيود او للمنافسة بسبب ضوابط النقد والاستيراد والإتفاقات الثنائية وحروب تخفيض العملة.

ب. مواقف دول أخرى من المؤتمر.

- **موقف الإتحاد السوفياتي.**

أما موقف الإتحاد السوفياتي في مؤتمر بريتون وودز، فإنه على الرغم من مشاركته ، إلا أنه لم يوقع على الوثيقة التي انبثقت عن المؤتمر، ولم ينضم لعضوية صندوق النقد الدولي، لأنه رأى فيه هيمنة واضحة للاقتصاد الأميركي على النظام المقترح. وفي عام 1949 سارع الإتحاد السوفياتي ومعه مجموعة الدول الاشتراكية بتكوين مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) ، كتنظيم يجمع هذه الدول وينسق فيما بينها في مختلف أوجه التعاون الانتاجي والتجاري والنقدي والتكنولوجي.

- **موقف دول العالم الثالث**

أما في ما يتعلق بموقف دول العالم الثالث التي كانت آنذاك مجرد مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلاد تابعة، فقد حضر البعض منها هذا المؤتمر. بيد أنها لم تكن في موقع يسمح لها بأن تعبر عن وجهة نظرها وأمانيها ومطالبها في أن يسهم النظام الجديد في تخليصها من عبودية التبعية النقدية والاقتصادية للدول التي كانت تستعمرها وتتبع اليها. ولهذا صدرت وثيقة الخبراء خالية من أي إشارة الى المشاكل الجادة التي تعانيها هذه الدول. وتجدر الإشارة لحضور وفدي مصر والهند لهذا المؤتمردون أن تستطيعا استعادة ديونهما من بريطانيا خاصة خلال الحرب.

ج– المعالم الأساسية لنظام بريتون وودز.

لقد بدا بوضوح موقع الولايات المتحدة وكيف تمت الاستفادة من هذا الموقع لضمان حقوقها. وقد استثمرت بذكاء موقعها القوي نسبياً بين صفوف المجتمعين لكي تفرض مشروعها المقترح، والذي سيلعب فيه الدولار الأميركي دور "المايسترو" في أوركسترا نظام النقد الدولي الذي تشكل في عالم ما بعد الحرب, ولكي تفرض من خلال ذلك هيمنتها وسيطرتها وقيادتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي[3].

وطبقاً لميثاق الصندوق، فقد نصت المادة الرابعة على " أن القيمة التبادلية لعملة أي عضو سيعبر عنها بالذهب كأساس مشترك أو بالدولار الأميركي بالحالة التي هو عليها في أول تموز 1944, وهو 1$= 0,888671 ملغرام ذهب.

وفي 18-11-1944 تم تحديد اسعار التعادل لعدد من الدول الأعضاء. ولما كانت الولايات المتحدة قد التزمت بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب بالسعر المحدد (35$ للأونصة) للبنوك المركزية التي تحتفظ بالدولار الورقي. وبهذا تساوى الدولار مع الذهب من حيث السيولة والقبول العام كاحتياطي نقدي دولي، نظراً لما كانت تملكه من كميات ضخمة منه. ونظراً للثقة التي قامت بين الدولار والذهب من ناحية وبين العملات المختلفة والذهب من ناحية أخرى, فمعنى ذلك أن ثمة أسعار صرف محددة وثابتة قد قامت بين الدولار وغيرها من عملات الدول الأعضاء.

تلك هي المبادئ التي ارستها آليات نظام النقد الدولي المؤسس على إتفاقية بريتون وودز. ومن الواضح أن النظام الجديد يقوم على الذهب نظراً لالتزام الولايات المتحدة بقابلية تحويل الدولار الى ذهب بناء للسعر المعلن. وبذلك تحول الدولار لأن يكون عملة الاحتياط الدولية. وهو نظام كفل ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، واستهدف أساساً حرية التجارة والغاء القيود على المدفوعات الخارجية. وهي أهداف كانت في صالح الصعود المتوالي لقوة الاقتصاد الأميركي وهيمنته. على أننا رأينا أن دول العالم الثالث، رغم أشتراكها في المؤتمر وانضمامها لصندوق النقد الدولي لم تتعد مساهمتها مجرد المساهمات الرمزية ولم تشترك في صياغة مبادئ نظام النقد الدولي في عالم ما بعد الحرب.

د- تفكك نظام بريتون وودز.

لم يكن نظام بريتون وودز إلا حلاً مرحلياً باعتبار أن النظام الرأسمالي يتضمن دائماً عوامل تفجيره. وهذا بدا واضحاً مع استعادة أوروبا دورها الإقتصادي وبدء تراجع الإقتصاد الأميركي.

([3]) راجع د. رمزي زكي. التاريخ النقدي للخلف. مجلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 118 ، ص8.

- **استعادة أوروبا قدرتها وموقعها.**

بعد انتهاء الحرب وعودة الهدوء لدول غرب أوروبا, بدأ نموها الاقتصادي ينمو بشكل سريع، مستفيدة من استمرار هيمنتها على العديد من المستعمرات. فقد استطاعت تجاوز فترة بناء ما بعد الحرب واستطاعت أيضاً استعادة مكانتها الاقتصادية استثماراً وتصديراً، وحققت موازين مدفوعاتها فوائض كبيرة. وهكذا بدأت تتراكم ارصدة الدولار تدريجياً في هذه البلدان الأوروبية. حتى منتصف الخمسينات اقتصر دور الدولار على تسوية المدفوعات الخارجية فقط. بعد ذلك اصبح دوره في تكوين الأرصدة الدولية أي أن حاجة العالم للدولار لم تعد ملحة. على أنه في هذه الفترة بالذات بدأ الضعف يغزو الاقتصاد الأميركي بفعل تضاؤل القوة التجارية لها، في الاقتصاد العالمي، وبفعل التأثير الشديد لحرب فيتنام وما كلفته من مبالغ باهضة أدت الى اختلال التوازن الداخلي والخارجي.

وكانت أيضاً كمية النقود المتداولة قد زادت في معدلات كبيرة وارتفع المستوى العام للأسعار وبدأت معدلات البطالة بالارتفاع أيضاً. وحطم التضخم أيضاً قدرة الدولة الأميركية على التصدير وأدى الى القضاء على الفائض في الميزان التجاري.

- **تضارب مصالح الدول الرأسمالية.**

كيف كان الرد الأميركي (السلطة) على هذا الأمر؟

في الواقع لم تقم الادارة الأميركية بأية خطوة في سبيل وضع حد لهذا التضخم وبدت في الوقت ذاته غير عابئة بالعجز الذي بدأ يطرأ على ميزان مدفوعاتها ولا بالتزايد الحاصل في إنفاقها العسكري في الخارج ولا بهجرة الرساميل نحو أوروبا.

وماذا يزعجها في كل ذلك ؟ إن كل ما يكلفها هو طبع المزيد من الدولارات طالما أن العالم يثق بالدولار ومستعد (أي العالم) لقبوله والتعامل به بالرغم من تضاؤل تغطيته الذهبية.

هناك عامل مهم أيضاً ، الا وهو الخلاف الفرنسي الأميركي وسياسة ديغول الرامية الى خلاص أوروبا من هيمنة الولايات المتحدة الأميركية والذي أدى إلى انسحاب فرنسا من عمليات حلف الأطلسي خاصة بعد حرب حزيران 1967.

وهكذا بدأت المطالبة بسحب الذهب من الولايات المتحدة من قبل دول أوروبا. حتى أن كمية الذهب المسحوب في يوم واحد (14 آذار 1968) حوالي 200 طن. وهكذا انخفضت التغطية الذهبية للدولار حوالي الثلث.

اثر ذلك عقد اجتماع في واشنطن بدت فيه رغبة الولايات المتحدة واضحة لالغاء نظام تحويل الدولار ألى ذهب بعد أن استنزفت أرصدتها.

هذا من جهة ومن جهة ثانية تخوف دول أوروبا من تخفيض قيمة الدولار مما ينعكس سلباً على مخزونها من الدولار وأيضا على صادراتها لأن انخفاض قيمة الدولار سيؤثر على الصادرات الأوروبية ويحفز سوق السلع الأميركية. لذلك لجأت الحكومات والبنوك المركزية في غرب أوروبا الى ايداع مقادير كبيرة من احتياطها بالدولار لإستعادته قيمته. أضف إلى ذلك اتفاق السعودية مع الولايات المتحدة قضى لإعتماد الدولار في الصفقات التجارية للنفط وترسخ ذلك مع اعتماد الأوبك هذا المبدأ.

- **1971 عام انهيار اتفاقية بريتن وودز.**

في هذا العام اتخذت حكومة نيكسون بعض القرارات الاقتصادية المرنة من أجل تنشيط الاقتصاد الأميركي الذي بلغ عجزه في سنة 1971 ثلاثة بلايين دولار. وترافق هذا مع تراجع الانتاج الصناعي وزيادة في البطالة وفي حجم التضخم، في حين بدأت رؤوس الأموال الأميركية تتجه نحو أوروبا مما أدى الى تراكم ضخم للدولار في الخارج، خاصة باتجاه ألمانيا الغربية. ولم تتدخل الحكومة الأميركية لوضع حد لما يجري، وهكذا بلغ التدفق حداً لا مثيل له. مما أضطر البنك الإلماني المركزي لشراء كميات كبيرة من الدولار (3 بلايين $ في نيسان سنة 1971) واستمر التدفق دون انقطاع. عندئذ أوقفت البنوك التعامل بالدولار في الصرف وتم تعويم المارك الألماني والعملات الأوروبية الأخرى.

الدوائر الحكومية الاميركية أعلنت من جهتها عن حجم العجز في ميزان المدفوعات واحتمال استمراره وتخفيض احتياطيها بمقدار 1.1 بيلون $ في النصف الأول من العام نفسه، مما أشعل حمى المضاربة وزاد التهافت على الذهب. وحين لم يعد ممكناً الاستمرار في هذا الوضع أو وقفه، أضطر الرئيس الأميركي نيكسون أن يعلن في 15 آب سنة 1971 عن وقف قابلية تحويل الدولار الى ذهب، وتخفيض المساعدات الخارجية بنسبة 10% ، وفرض ضريبة على الواردات بنسبة 10% ، واتخاذ اجراءات تستهدف تجميد الأجور والأسعار لمدة ثلاثة أشهر للحد من التضخم.

كانت هذه الاجراءات بمثابة ضربة قوية لحلفاء أميركا وكان ذلك إعلان نهاية عصر بريتون وودز وبداية صفحة جديدة لنظام النقد الدولي الذي سيقوم منذ اللحظة الأولى على الفوضى والتعويم....

- **التعويم والفوضى النقدية العالمية.**

بعد عدة لقاءات بين الرئيس الأميركي نيكسون والرئيس الفرنسي ورئيس وزراء بريطانيا ورئيس وزراء كندا للبحث عن حلول للورطة التي وضعت الولايات المتحدة فيها الدول الأوروبية ، خصوصاً وأن الاضطرابات التي عمت أسواق الذهب والصرف استمرت في الاشتعال.

وأخيراً انتهت المشاورات الى عقد اتفاقية سيموثونيان (16-18 ك1 1971) وكان الحل الوسط الذي توصل إليه المجتمعون حول هذه الاتفاقية يقضي بأن تلغي الولايات المتحدة ضريبة الواردات التي فرضتها مؤخراً، وأن تخفض الدولار بنسبة 7.89% بالنسبة للذهب، لذلك ارتفع سعر الذهب رسمياً من 35 الى 38$ للأونصة. كما أن المجتمعين أعفوا الولايات المتحدة من التزاماتها بتحويل الدولار الى ذهب. وبالرغم من هذه التدابير، فإن إتفاقية سيموثونيان لم تدم أكثر من أربعة أشهر حتى اعقبتها تطورات أخرى.

في هذه الفترة حصلت تطورات مهمة في السوق الدولي. فللمرة الأولى التي تقوم بها مجموعة دول الأوبك برفع أسعار النفط عالمياً وبالدولار. الأمر الذي غيَّر من موازين القوى بين الولايات المتحدة من ناحية ودول غرب أوروبا واليابان من ناحية ثانية. حيث ان زيادة سعر النفط أدت الى زيادة كلفة الطاقة لدى الدول المستوردة للنفط بالمقابل مع الولايات المتحدة. والمهم في موضوعنا أنَّ الفوائض المالية التي لم تستطع خطط توسع الانفاق الاستثماري والاستهلاكي في الدول المصدرة للنفط أن تستوعب هذه المقادير الكبيرة من الايرادات النفطية. وهنا سارعت أجهزة ومؤسسات النقد العالمية ومنها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي وسوق العملات الدولية الى اعادة تدوير هذه الأموال إليها.

وقام صندوق النقد الدولي بابتكار تسهيل جديد هو التسهيلات النفطية لمساعدة الدول الأعضاء التي تعرضت موازينها للعجز بسبب ارتفاع اسعار النفط المستورد, من خلال هذه الأموال التي اقترضها صندوق النقد الدولي من دول الأوبك.

- **تدهور أسعار الصرف للعملات المحلية.**

من المعروف أن سعر الصرف ليس الا النسبة التي يتم على أساسها مبادلة النقد المحلي بالنقد الأجنبي، وأن النقد الأجنبي لا يطلب لذاته ، وإنما بغرض تمويل القيمين على السلع والخدمات التي ينتجها العالم الخارجي. وبنفس المنطق نقول أن طلب العالم الخارجي على النقد المحلي ينبع من الطلب على السلع والخدمات المحلية التي ينتجها الاقتصاد القومي. ولما كان سعر الصرف هو بمثابة ثمن للعملة الأجنبية

فإن هذا الثمن يكون في حالة توازن إذا ما تساوى الطلب على النقد الأجنبي مع عرضه. وفي حال الفوضى في سوق الصرف، فثمة احتمالين لمواجهة هذه الفوضى.

إما تغيير سعر الصرف والوصول به الى مستوى التوازن بين عرض وطلب النقد الأجنبي, أو إتخاذ إجراءات وسياسات معينة للتأثير في حالة الطلب و/أو حالة العرض في سوق النقد الأجنبي، ويكون من شأنها أن تعيد لسوق الصرف توازنها عند سعر الصرف السائد من قبل.

وعلى كل حال، فإن ما يعنينا الآن هو ايضاح تأثير الأزمة النقدية العالمية على أحوال الصرف الأجنبي في دول العالم الثالث. وهنا نجد في الواقع أن تلك الأزمة قد أدت الى تدهور أسعار الصرف في هذه البلاد وعدم استقرارها . فبعد إتفاقية جامايكا، التي قررت حرية الدول في اختيار ما تشاء من نظم للصرف، لجأت دول العالم الثالث الى تعديل نظم الصرف الأجنبي فيها.

ويمكن التمييز بين عدة نظم :

- **دول لجأت الى تعويم أسعار الصرف فيها.**
- **دول عمدت الى ربط عملاتها بعملة منفردة أساسية كالدولار أو الاسترليني أو الفرنك الفرنسي. وهي عادة عملة شريكها التجاري الرئيسي (مستعمرات سابقاً).**
- **دول لجأت الى تثبيت عملاتها بسلة مرجحة من العملات التي عادة ما تعكس مستوى قوة إقتصادها وعلاقته بالدول الأخرى.**
- **دول ربطت عملاتها بوحدات حقوق السحب الخاصة.**

على أن أياً من هذه النظم لم يضمن الاستقرار لاسعار الصرف لعملات هذه البلاد.

وذلك لأن العملة / المعيار التي حدث بها الربط، عرضة دائماً للتقلب بسبب اضطراب أحوال النقد العالمية وشيوع الحروب التجارية والنقدية في ساحة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ومع ذلك، تجدر الاشارة إلى أن التدهور الذي حدث في أسعار الصرف للعملات المحلية في دول العالم الثالث لم يكن كله راجعاً الى تأثير الأزمة النقدية العالمية، وإنما أيضاً بسبب السياسات الليبرالية والانفتاحية التي طبقتها هذه البلاد في السنوات الأخيرة، وجعلتها أكثر عرضة لاستيراد المشكلات النقدية والاقتصادية العالمية. وهذا ما عرف بنظام العولمة.

هذا ما كان من دور لإتفاقية بريتون وودز.ولما انهارت هذه الإتفاقية استطاعت الولايات المتحدة, مستفيدة من حظوتها لدى السعودية ومن الثقة بالدولار,استطاعت الحفاظ على مكانتها الدولية من خلال البترودولار

ثانياً - منظومة البترودولار

1- ماهية البترودولار ونشأته.

يرتبط مصطلح البترودولار بتسعير النفط العالمي بالدولار الأميركي الأمر الذي بدأ في خمسينيات القرن العشرين. والبترودولار هو ببساطة كتلة الدولار الناجمة عن بيع النفط عالمياً. أما منظومة البترودولار التي أساسها تجارة النفط العالمي بالدولار فهي أعقد من هذا.

إنها بنية متكاملة من العلاقات الدولية الناجمة عن ترابط (نفط- دولار). وربما يمكن أن نختصرها في 3 محاور.الأول والأهم هو الإتفاقات والعلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية بين الكتل الأساسية تاريخياً في سوق النفط من كبار المنتجين والمستهلكين. وبالدرجة الأولى الوزن الأميركي في الشرق الأوسط والعلاقات الأميركية السعودية على وجه التحديد.

وثانياً بنية مؤسسات إدارة قطاع الطاقة على المستوى العالمي التي أنشأها الغرب. وثالثاً آليات تسعير النفط العالمي. حيث يظهر حجم التشابك الكبير بين قطاع المال وسوق النفط. وتتضح محاور المنظومة أكثر بالعودة إلى بعض مفاصل نشأتها وترسخها خلال خمسين عاماً.

2- نشأة البترودولار.

ترتبط نشأة البترودولار بالإتفاقيات السعودية الأميريكية مطلع السبعينيات من القرن العشرين. وهي التي رسخت عملياً هذه المنظومة. ولكن البعض يعيد ذلك إلى العام 1945. واللقاء بين الرئيس الأميركي روزفلت والملك السعودي عبد العزيز بعد الحرب العالمية الثانية وبعد إتفاقية بريتون وودز عندما أصبح الدولار المغطى بالذهب عملة التداول العالمية.

فهذه المرحلة التي شهدت تثبيت الأقدام الأميريكية في السعودية وجملة إتفاقيات عسكرية وسياسية وإقتصادية, تعتبرمنشأ البترودولار حيث أصبح النفط متداولاً بالدولار مع تراجع دور بريطانيا.

في عام 1971 ومع التراجع الكبير في سعر الدولار عالمياً وفك ارتباطه بالذهب, خسرت الدول النفطية الكثير من قيمة ايراداتها النفطية, وطرحت أطراف في أوبك تسعير النفط بعملة أخرى غيرالدولار. وعقب الإرتفاع الكبير في أسعار النفط عام 1973,عاد الأميركيون ليثبتوا تسعير النفط بالدولار عبر إتفاقيات مباشرة مع السعودية عام 1974. قاد المفاوضات وزير خارجية أميركا هنري كيسينجر وتضمنت عملياً: ضمان استمرارية تسعير النفط بالدولار, واستخدام فوائض الدولار في الإقتصاد الأميركي سواء عبر الإتفاقيات الإقتصادية مع الشركات الأميركية لشراء السلع من تكنولوجيا وصناعات وأسلحة وغيرها. أو

عبر تدوير فوائض البترودولار السعودية لتستخدم في السوق المالية الأميركية وسندات الخزينة الحكومية.

بهذه الإتفاقية تغطي الولايات المتحدة طباعة دولارها بالهيمنة على تجارة النفط الدولية. وأيضاً باستهلاك فوائض النفط في الإقتصاد الأميركي. وأصبح نمط العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة محدداً لدول مجلس التعاون الخليجي, وعموم دول أوبك الأخرى المنتجة للنفط نظراً للهيمنة الأمركية على عوائد النفط السعودية, والوزن السعودي الأهم في منظمة أوبك.

أما مالذي تقدمه الولايات المتحدة للسعودية بالمقابل؟

عملياً لا شيء...الولايات المتحدة عرضت عرضها هذا مقابل (ضمان الحماية) للنظام السعودي, الأمرالذي يعني عملياً(عدم الاضرار).

3- المؤسسات والتسعير وترسيخ الهيمنة.

إن الوصول إلى إتفاق السبعينيات بين الولايات المتحدة والسعودية كانت له أسس موضوعية. فعملياً لم تكن هناك عملة أخرى قادرة على تأمين السيولة الكافية لسوق تداول النفط في السبعينيات والتي بلغت 15-20 بالمئة من مجمل التجارة الدولية. والطرح البديل لربط النفط بسلة من عملات لم يكن قابلاً للعيش في ظل الهيمنة الموضوعية, ليس فقط للدولار بل للولايات المتحدة في حينها بوزنها الإقتصادي في سوق النفط. حيث كانت المستورد الأكبر عالمياً بلا منازع. وأبعد من ذلك عوامل قوتها الأخرى اقتصادياً وتكنولوجياً وسياسياً.

من هذا المنطلق بات على الدول المستوردة للنفط بيع منتجاتها بغية الحصول على الدولار لتغطية حاجتها من النفط. وبكلتا الحالتين مزيد من الأرباح للولايلت المتحدة الأميريكية.مثال على ذلك الصين واليابان والدول الأوروبية المستوردة للنفط.

4- محاولات للخروج من هيمنة البترودولار.

إزاء الخسائر التي كانت تتعرض لها الدول الصناعية جراء بيعها منتجاتها بالدولار لتستطيع تغطية نفقات شراء البترول من الدول النفطية حيث تمر العملية بعدة مراحل محورها الأساسي العملة الخضراء. لذلك كان لا بد من ايجاد البديل لتخفيف خسائرها.

محاولات التفلت من ربقة البترودولار.

مع ظهور اليورو وتوسعه منذ العام 1999, بدأت بوادر من بعض الدول النفطية لبيع النفط باليورو, مثل إيران. بينما كان العراق أول من أجرى عقوداً فعلية باليورو. حتى أن السعودية أجرت عقوداً مماثلة في تلك المرحلة. ولكن العملية لم تستمر لعدة أسباب. منها ما يتعلق بقلة مرونة اليورو قياساً بالدولار. أما

السبب الثاني والأهم فهو أن الولايات المتحدة منذ مطلع الألفية الثالثة أطلقت ما أسمته بالحرب على الإرهاب مستعرضة وزنها العسكري لحماية هيمنة الدولار, وتهديد من يحاول إزاحته سواء كان اليورو أو غيره وتحديداً من منطقة (الشرق الأوسط).

وبعد حرب الخليج الثانية وقع العراق تحت الحصار الدولي لإرغامه على تفكيك ترسانته من الأسلحة الإستراتيجية التي سبق وأن الغرب قد زوده بها في حربه ضد إيران. وزاد في نقمة الولايات المتحدة على العراق عندما طالب صدام حسين بمعادلة النفط مقابل الغذاء التي كانت برعاية الأمم المتحدة. لم تقف الأمور عند هذا الحد. إذ لم يلبث الرئيس العراقي أن قرر في أيلول عام 2000 تحويل العملة المتداولة في شراء النفط العراقي باليورو بدلاً من البترودولار.

علّق وليم كلارك عام 2002 على هذا التصرف بأن صدام رسم مصيره بيديه لأنه سوف يعرِّض الدولار للخطر كونها العملة الرئيسية في تجارة النفط في العالم. وإذا نجح وتبعته دول أخرى, سوف يؤدي ذلك إلى إنهيار كامل الإقتصاد الأميركي. اعتبر ديك تشيني(1)نائب الرئيس الأميركي في عهد جورج دبليو بوش 2001-2009. أنه منذ ذلك الوقت دخلت أميركا معترك الحرب . إذاً لا بد من خلع صدام حسين. خاصة وأن هذه الظاهرة قد بدأت تأخذ طريقها إلى بترول الشرق الأوسط واستبدال الدولار باليورو كعملة لبيع النفط. فالبترودولار وليس البترول هو ما يستأثر بالإهتمام الأميركي أكثر بكثير من البترول العراقي. وكل من يتمرد على البترودولار أو يحاول استبداله بأي من العملات الدولية (الأوروبية أو اليابانية أو الصينية أو الذهب أو بالمقايضة أو أي عملة أخرى) سوف يلقى عقاباً شديداً.

وعندما سُئلت مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة سابقا هل استحقت الحرب على العراق وقتل صدام, قتل500 ألف طفل عراقي؟ أجابت نعم استحقت.

وبعدما تخلص العراق من الإحتلال الأميركي ظنت القوى الوطنية أنها باتت تمسك بالقرار الوطني. ونجحت حكومة عادل عبد المهدي في توقيع إتفاقية نفطية مع الصين لمدة عشرين سنة بمعزل عن البترودولار. وأهم ما في الإتفاقية أن عائداتها تقارب ما يعادل مئة مليار دولار للعراق خلال العشرين سنة القادمة. وبما أن العراق دولة ضعيفة وللمخابرات الأميركية اليد الطولى فيها, اندلعت المظاهرات في بغداد ومدن الجنوب وأدت إلى سقوط 425 قتيلاً و 17 ألف جريح. هذا العدد من الضحايا دفع برئيس الوزراء عادل عبد المهدي إلى الإستقالة مع نهاية العام 2019. والسبب الأساس هو معاقبة العراق على ما اقترفته هذه الحكومة الوطنية.

المثال الأقرب على ذلك هو ليبيا, حين قرَّر معمر القذافي بيع بترول بلاده بعملة غير الدولار. أضف إلى ذلك دعوته في آخر قمة أفريقية قبل مقتله, إلى إنشاء عملة أفريقية موحدة في جميع دول أفريقيا. وهذا ما عجل باتخاذ قرار التخلص منه. وهكذا تمت تصفيته في تشرين الثاني عام 2011. وبيّن وليم كلارك(وزير عدل أميركي سابق) أن حرب اليورو والدولار وأزمة المفاعل النووي الإيراني هو نسخة طبق الأصل عن أكذوبة أسلحة الدمار الشامل التي روجتها الولايات المتحدة لاحتلال العراق عام 2003. ذلك لأن هيمنة أميركا على العالم قد تأسست من خلال هيمنة عملتها الدولار على التعامل الدولي للنفط. ما معناه أنه على كل دولة ترغب بشراء النفط, أن تنتج سلعاً يمكن بيعها للحصول على العملة الأميركية لتغطية فواتير النفط الذي تحتاجه وبالدولار أيضاً. في حين أن الولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع أن تشتري ما تشاء بالدولار والذي لا يكلفها سوى طباعة المزيد من العملة الخضراء لشراء ما تريده من بترول أو السلع الأخرى. قال ديغول أن طباعة الدولار دون تغطية ذهبية بمثابة سرقة موصوفة ومكشوفة.

فاليابان مثلاً عندما تحتاج للنفط تقوم ببيع منتجاتها في العالم للحصول على الدولار لتغطية حاجاتها النفطية. وإن أرادت شراء النفط عليها الدفع بالدولار الذي اكتسبته من بيع منتجاتها. ومن ثم تقوم الدولة المنتجة للنفط ببيع بترولها بالدولار لتأمين تغطية لعملتها الوطنية كما تقوم الدول بمعظمها بتأمين احتياط نقدي بالدولار لتغطية نفقاتها المستقبلية. إذاً النتيجة أن أميركا استوردت النفط والسلع من العالم بالمجان وهو بالحقيقة على حساب كل من طرفي العملية التجارية التي ذكرنا. وهذه الديناميكية هي التي تغطي العجز الأميركي منذ العام 1972.

قليلون جداً من يتابعون ما يجري بين الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا. فالأزمة المالية الأميركية والتي تحولت إلى أزمة عالمية. أدت إلى الانسحاب البريطاني من الإتحاد الأوروبي مؤخراً بسبب الحرب أميركا الناعمة على مشروع ربط النفط باليورو, وهناك محاولات متواصلة لتدمير الإقتصاد الروسي من خلال تخفيض للأسعار العالمية للبترول والغاز باعتبارهما المصادر الأساسية للاقتصاد الروسي. المحاولة ذاتها تمت بنجاح في عهد رونالد ريغان عام 1981حيث تم تخفيض سعر النفط في تلك المرحلة ما أسهم بانهيار الإتحاد السوفييتي حينها.

- **التحدي الصيني**

تحولت الصين بعد عام 2008 إلى المواجهة مع منظومة الدولار عموماً. الأمر الذي تجلى في السعي لتدويل العملة الصينية للتداول في سوق الطاقة وغيرها. ولكن العديد من الإجراءات الصينية كانت تستهدف المحور المركزي في هيمنة الدولار عالمياً أي منظومة البترودولار . حيث اصبحت الصين التي تستورد 68 بالمئة من استهلاكها النفطي, مضطرة إلى توسيع سياسة أمن الطاقة الصينية عبر جملة إجراءات للتأثير والمساهمة في عملية تسعير النفط دولياً.

اعترضت الصين على مؤسسات الطاقة الدولية واعتبرتها مسيسة, لذلك سعت إلى زيادة وزنها في مؤسسات دولية أخرى في مجال الطاقة مثل أوبك والوكالة الدولية للطاقة البديلة إضافة إلى سعيها لتأسيس مؤسسات أخرى في إطار بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة العشرين التي في ظل القيادة الصينية لها في عام 2016 وضعت عنواناً أساسياً على جدول الأعمال: (ايجاد نظام حوكمة دولية للطاقة أكثر فاعلية وكفاءة). إضافة إلى زيادة الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة في دول مبادرة (الحزام والطوق) حيث أعلنت في عام 2016 أن استثماراتها الطاقية في دول المبادرة ستزداد بمقدار 27 تريليون دولار حتى العام 2050 لتخلق أكثر من 200 مليون فرصة عمل. حيث تتحدى الصين نظام الطاقة الدولية بمقدراتها المالية الهائلة وعلاقاتها الواسعة . وتعمل على تحجيم المؤسسات الغربية عبر تفعيل مؤسسات أخرى.

كما انتقدت الصين في إطار سياسة أمن تسعير الطاقة وزن القطاع المالي في تحديد أسعار النفط واعتبرت أن الإستراتيجيات المضاربية تهيمن على التسعير عبر البنوك الدولية وصناديق الإحتياط والاستثمار المالي التي ترفع الأسعار.

وسعت أيضاً لمواجهة هذا عبر زيادة قدرة شركائها النفطيين ومنظومة الاحتياطات الاستراتيجية والمصافي لديها, لتكون قادرة على بيع وشراء ملايين البراميل النفطية خلال دقائق في السوق الحقيقية في آسيا. وذلك لمواجهة تأثير سوق المال على تسعير النفط فعلياً,عبر شركائها, لتزيد من دورها في سوق التسعير وتجعل السوق المالية متأثرة بالسوق الحقيقية في آسيا.

والأهم من ذلك أن الصين أصبحت منذ العام 2014 القوة الإقتصادية الأولى في العالم, وروسيا التي تشكل المنتج الأول للنفط والثاني لإنتاج الغاز في العالم, بدأتا معاً باجراء مبادلاتهما التجارية بعملتيهما الوطنية (الروبل واليوان). وهذا الهجوم على الدولار سيجبر البلدان الأوروبية على دفع ثمن الغاز المستورد من روسيا بالروبل.

وتأسيساً على ما سبق, فلو أرست روسيا والصين وإيران سابقة بربط المبادلات بسلة من العملات بدلاً من الدولار فسوف تنتهي كلمة السر التي تبقي أميركا مهيمنة على العالم. ولن يكون بوسع الأخيرة أن تكتفي بطباعة ورقتها الخضراء لسداد ديونها الضخمة ولا أن تواصل العيش على حساب البلدان الأخرى. لكن السؤال الذي يطرح نفسه: هل إذا ما قدر لها النجاح, هل يمكن للحرب على البترودولار أن تتحول إلى حرب عالمية ثالثة؟ وهل يمكن لهذه الجائحة الفيروسية علاقة بالأمر؟

في نهاية العام 2019 تجاوزت الديون الخارجية المستحقة على الحكومة الاميركية، نحو 20 تريليون دولار ، لاول مرة في تاريخها.

وبحسب " بيزنس ايتشيدر" حاولت الحكومة ابقاء الدين دون ال 20 ترليون دولار إذ استخدمت الخزانة في مارس الماضي، ما يسمى " بالتدابير الاستثنائية" لابقاء القيمة القصوى للدين محددة عند 19.84 تريلون دولار.

وقد وقع ترامب مشروع قانون، اضافة لأمور أخرى ، يقضي بتعليق سقف الدين حتى 8 ايلول 2019.

ويخول هذا الاجراء الخزانة الأميركية بالاقتراض بحرية حتى التاريخ المذكور، عندما يرفعون حجم الدين الى سقف جديد (خطوة تتبعها الخزانة كل عام) ، وفي حال لم تسن قوانين جديدة فعندها يجب اتخاذ تدابير استثنائية مرة أخرى.

ثم ما لبث أن وصل الرقم الى 20.164 ترليون دولار ولا يزال يتجه الى النمو. وكان ترامب قد زعم سابقاً ان بامكانه القيام بتقليص حجم الدين العام عن طريق التفاوض حول الصفقات التجارية.

ثالثاً - نظام العولمة وآثاره على دول العالم الثالث.

في بدايات القرن العشرين تحدث لينين في كتابه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية" إنما كان يوصف بذلك ما كان يعيشه العالم في ذلك الوقت. ولم يدر في خلده أن العقل البشري لا يمكن حصره ضمن حدود جامدة. ففي حينه كانت الرأسمالية تقوم على المنافسة. وعندما اشتد ساعدها برزت القوى الإحتكارية لإزاحة المنافسين لها وتوسعة نفوذها ليطال كل ما تستطيع السيطرة عليه (الحركة الإستعمارية) . وهذا ما أدى إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي انتهت إلى ما ذكرناه من قبل[4].

من نتائج الحرب العالمية الثانية. انتصار الشيوعية في العديد من البلدان إضافة إلى الإتحاد السوفييتي. ولم يقتصر الأمر في أوروبا الشرقية فحسب, لا بل تعداه إلى الصين ودول أخرى بالإضافة إلى العديد من

---

[4](فريدريك اليتش لينين. "الأمبريالية أعلى مراحل الرلأسمالية")

الأحزاب الشيوعية القوية في أوروبا الغربية والتي كاد البعض أن يستلم الحكم (كما في اليونان). لذلك اضطرت الرأسمالية إلى مهادنة هذه القوى من خلال اعتماد ما عرف بدولة الخدمات (تعزيز القطاع العام وتوسعه. ضمان صحي وإجتماعي تعزيز التعليم الرسمي وما إلى ذلك ...). وكذلك تهاوت الحركة الإستعمارية في العالم بدعم من القوى الدولية الصاعدة الساعية للتعاون مع حركات التحرر في العالم.

وإذا كانت قاعدة الرأسمالية قد تقلصت جغرافياً خلال القرن العشرين, فإنها قد اثبتت أنها أكبر مما كان يتصور خصومها. لقد تغلبت الرأسمالية على أخطر التناقضات في اللحظة المناسبة. وهكذا تميزت الرأسمالية في القرن العشرين بالاستجابة لمقتضيات العصر واستطاعت تجديد قواها الإنتاجية وأن تعيد تنظيم علاقاتها الإنتاجية واستعادة مستعمراتها القديمة, رغم استقلالها, لتظل أطرافاً لمراكز الرأسمالية الرئيسة.

لذلك اختلفت الرأسمالية خلال القرن العشرين عما كانت عليه في بداياته. وقد حدث هذا التطور بتأثير من الثورة العلمية والتكنولوجية أساساً. وقامت رأسمالية ما بعد الصناعة حيث أصبح العلم نفسه قوة انتاجية خلاقة...وفي الوقت نفسه تغيرت الطبقة العاملة وعلاقة الإنسان بالآلة وتولدت مشاكل جديدة في العمل وعلاقة رأس المال بالعمل[5] .

2- نظام العولمة

في الحقيقة أنه مع انهيار معقل الشيوعية في الإتحاد السوفييتي, بدأ تغيير مهم يغزو العالم. عنيت به نظام العولمة.[61]أ وسط الكم الهائل من الكتابات عن العولمة والتي طاولت مختلف جوانب الحياة الإنسانية يكاد المرء يحار في كيفية الإلمام بهذا الموضوع أو فهم حقيقته. إن ما يهمنا من الموضوع هو فهم السياسات الليبرالية الحديثة والتي ترسم لنا صورة المستقبل بالعودة إلى الماضي البعيد للرأسمالية. فبعد قرن من تأثير الأفكار الإشتراكية والديمقراطية ومبادئ العدالة الإجتماعية, بدأت تلوح في الأفق حركة مضادة تقتلع كل ما حققته الطبقة العاملة والطبقة الوسطى من مكتسبات. وليست زيادة البطالة, وانخفاض الأجور وتدهور مستويات المعيشة وتقلص الخدمات الإجتماعية التي تقدمها الدولة, وإطلاق آليات السوق, وتفاقم التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين وهي الأمور التي ترسم ملامح الحياة الإقتصادية والإجتماعية في غالبية دول العالم. وبذلك تتحطم الاتفاقية التاريخية بين اقتصاد السوق

---

[5]) فؤاد مرسي. " الرأسمالية تجدد نفسها" ، مجلة عالم المعرفة الكويت – العدد 147 ص.ص.7-8(

[6]) ولريش بك. ما هي العولمة. الطبعة الأولى كولونيا. المانيا1997.(

والدولة الإجتماعية والديمقراطية.[7] وما هذا كله إلا عودة إلى ما كانت عليه الأوضاع في البدايات الأولى للنظام الرأسمالي. وهذه الأمور سوف تزداد سوءاً مع التوسع بسرعة تطبيق نظام العولمة في العالم[8].

3- أزمات مركبة تجتاح الدول.

وقد كان من شأن هذه السياسات التي طبقت في كثير من الحالات تحت ضغط صندوق النقد الدولي وتدخلاته في السياسات الاقتصادية لهذه البلاد, أن تخلت السلطات النقدية عن الرقابة على الصرف وخففت من القيود على المدفوعات الخارجية ، وحررت التجارة الخارجية وبالذات تجارة الاستيراد من رقابة الدولة. كما أضعفت من ضوابط حيازة النقد الأجنبي واستخدامه وكان من شأن هذه السياسات :

- **أ. زيادة الاستيراد من السلع.**
- **ب. تفاقم العجز في الميزان التجاري.**
- **ج. زيادة الا ستدانة من الخارج.**
- **د. ظهور الأسواق السوداء للنقد الأجنبي.**

وكل ذلك انعكس مباشرة في وجود تدهور طويل المدى في اسعار الصرف للعملات المحلية. وفي حالة البلاد التي مازالت تتبع نظام السعر الرسمي للنقد نظراً لسيطرة التضخم المحلي على اقتصاديات هذه البلاد وتدهور القوى الشرائية للعملات الوطنية، ثمة اتجاه خطير ظهر منذ فترة في هذه البلاد وهو تهرب أصحاب المدخرات من عملاتهم الوطنية والتحول نحو حيازة العملات الأجنبية. وقد أصبح استخدام العملات الأجنبية في بعض هذه البلدان من الانتشار حتى أن مبيعات وعقود تجارية محلية تتم بالدولار.

4- تداعيات نظام العولمة على لبنان

تزامن انهيار الإتحاد السوفييتي مع نهاية الحرب العراقية الإيرانية وأيضاً مع نهاية الحرب الأهلية في لبنان. ولم تكد الجبهات تهدأ حتى اشتعلت الحرب مجدداً في الخليج عند اجتياح العراق للكويت وما تلاه من "عاصفة الصحراء" التي أدت إلى تحرير الكويت ووضع العراق تحت الحصار الدولي. وبما أن الولايات المتحدة الأميركية خرجت منتصرة في حربها ضد الشيوعية, بدت في حينه رائدة العالم الجديد, دعت إلى مفاوضات لحل القضية الفلسطينية والتي أدت إلى اتفاقية أريحا(أوسلو) بين الفلسطينيين

---

[7] نفس المصدر

[8] هانس بيتر مارتن وهارالد شومان. "فخ العولمة" مجلة عالم معرفة العدد 238 ص.ص.8-9

واسرائيل. في هذه المرحلة كان التلويح عارماً بالحلول السلمية والتي سوف تؤدي إلى إغراق الدول بالمال نتيجة هذه التسوية.(تقدر الديون والهبات التي تلقاها لبنان بعشرات المليارات من الدولار). هنا لا بد من الإشارة إلى أن لبنان وسورية رفضا الآستمرار بهذه المفاوضات. إضافة إلى أن المقاومة في لبنان كثفت عملياتها ضد الإحتلال الإسرائيلي واستطاعت إجباره على الإنسحاب دون شروط عام 2000. والحقت به هزيمة في حرب تموز عام 2006.

بموازاة ذلك بدأت في لبنان عملية إعادة اعمار ما هدمته الحرب بقيادة رئيس الوزراء رفيق الحريري بعد اقصاء عمر كرامي بحملة إعلامية مضادة وشرسة ضده ومن خلال لعبة انهيار قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. وبدلاً من إعتماد مبدأ الBOT للبدء بورشة الاعمار, لجأت الحكومة الى المزيد من الإستدانة داخلياً وخارجياً وبفوائد قياسية. وبدلاً من البدء بالقطاعات الإنتاجية لتشجيعها ودغم الإقتصاد الوطني, كان التوسع في القطاعات الخدماتية (طرقات ومطار وغيرها). وبدلاً من حماية الإنتاج المحلي تم تخفيض الضرائب على الواردات إلى الحد الأدنى الأمر الذي أدى إلى إقفال معملي السكر ومعمل الزجاج في البقاع وبعدها دار الصراع حول معمل غندور الأمر الذي اضعفه. وبدلاً من ترميم مصفاتي النفط في الزهراني والبداوي تركتا للإهمال كي يقضى عليهما. ولتغطية حاجات السوق قام من يلوذ بالسياسيين وبمشاركتهم بتأسيس شركات نفطية لإستيرادها من الخارج. وبدلاً من البحث عن مصادر لتمويل المحطات بالغاز المسال بالأنابيب, تم اعتماد تزويد معامل الكهرباء بالفيول, لأن استيراد الفيول ونقله بالبواخر فيه عوائد هائلة لتجار المحروقات شركاء السياسيين. والأكثر غرابة أن الدولة باتت مرغمة على دعم شركة الكهرباء,المهددة بالإنقطاع, منذ العام 1991 حتى فاقت قيمة الدعم لها ملياري دولار. كانت التغطية الكهربائية في حينه تصل لعشرة ساعات يومياً. أما اليوم فلا تتعدى الساعتين من كل يوم. وبات على المواطن دفع ثلاث فواتير شهرياً.(واحدة للشركة وأخرى للإشتراك الخاص والثالثة ثمناً للبطارية وتوابعها). وعلى الرغم من كل الدعم الذي حصلت عليه الشركة, هناك أكثر من 150 ألف طلب اشتراك بدون عدَّاد. ما يعني هدراً هائلاً للطاقة مجاناً. وربما أن الهدف هو إفلاس هذه الشركة ليتسنى للنافذين شراءها بأبخس الاسعار.

وهذا الأمر ينسحب أيضاً على المياه. فبدلاً من مياه الشرب عبر مؤسسات المياه الرسمية, اضطر المواطن أن يدفع ثلاث فواتير(واحدة لشركة المياه الرسمية وأخرى لموزعي مياه الآبار الإرتوازية وثالثة لمحطات تكرير المياه).مما يشكل نزيفاً هائلاً في قدرة المواطن الشرائية.

أما عن الوعود بالسلام والدعم المالي المرتجى فقد تبخر ذلك مع فشل الحل السلمي الشامل في الشرق الأوسط. صحيح أن الفلسطينيين وقعوا اتفاق أوسلو لكن القضية لم تحل. ونظراً لموقف لبنان الرافض للتسوية السلمية, عملت واشنطن والدول الغربية على استصدار القرار 1559. ولما تنجح هذه الدول في تطبيق هذا القرار بدأ الحصار على لبنان من خلال التدخل الأميركي في أدق التفاصيل في العملية السياسية والإدارية في لبنان.

وبالعودة إلى عملية إعادة الإعمار فقد ذهبت الأموال بأرقام خيالية على مشاريع خدماتية دون أن تساهم بتدعيم الأقتصاد الوطني الذي بات مرتهناً للديون الخارجية والداخلية. وبقي الفلسطينيون عبئاً على لبنان دون أمل لهم بالعودة. بالإضافة إلى ما ذكرناه آنفاً, عمل هذا النظام أساساً على الخصخصة وعلى فتح الأسواق المحلية أمام السلع والرساميل دون أن يطال حركة الإنسان. وعليه بدأت حملة التراجع عن مفهوم دولة الخدمات. وهكذا بدأت المطالبة بالخصخصة وبإلغاء الرسوم الجمركية (التي كانت تشكل مصدراً لدخل الدول وعائقاً أمام حرية التجارة من وجهة نظر الدول الكبرى) ليحل محلها ضريبة على القيمة المضافة (TVA) والتي كان من المتوقع حصول الدولة على نسبة منها. لكن أثبتت التجارب كيفية خلاص التجار مما هو مطلوب منهم للدولة(تجربة الحكومة اللبنانية مع شركتي ليبان سل وسيليس أكبر برهان). فبعدما تمنعت هاتان الشركتان عن دفع المتوجب عليهما للدولة من TVA , وقيمته 900 مليون دولار تقريباً, قامت حكومة الحريري بفسخ العقد مع الشركتين. لم ينته الأمر عند هذا الحد لأن فسخ العقد من طرف الدولة رتب عليها دفع غرامة جزائية عن فسخ العقد. وهكذا خسر لبنان أكثر من مليار دولار بكلمة واحدة.

أما فيما يتعلق بالخصخصة, فبدلاً من أن تبقى المرافق بإدارة القطاع العام حيث تتحرك الكتلة النقدية داخل الوطن بين مختلف العاملين فيه, بيعت مؤسسات من القطاع العام لصالح أشخاص نافذين في الدولة, يستأثرون بعائدات هذه القطاعات. وبما أن الأسواق المحلية عاجزة عن استيعاب هذه الرساميل(من وجهة نظر هذه المنظومة السياسية), قاموا بتحويلها إلى الخارج حيث "الأمان وفرص الإستثمار أكثر ضماناً". وهكذا بات دورهم كالإسفنجة بامتصاص الأموال من الداخل وعصرها في الخارج. الأمر الذي ترتب عليه فقدان العملة الصعبة داخل الوطن وزيادة مضطردة بحجم التضخم. وما نعيشه اليوم هو مثال صارخ عن الدور الكمبرادوري الذي تقوم به المنظومة السياسية السائدة في لبنان(خلال السنتين 2019 و2020 تم

تحويل 9,5 مليار دولار من لبنان إلى الخارج [9] وكذلك معظم دول العالم الثالث. وزاد الطين بلة، في الضغط على أسعار الصرف للعملات المحلية، ظاهرة تهريب الأموال للخارج، والتي أصبحت أحد أهم معالم العلاقات الاقتصادية الخارجية لدول العالم الثالث. إذ لا يخفى أن زيادة طلب المقيمين على النقد الأجنبي بغرض تهريب ثرواتهم ومدخراتهم للخارج. أضف اليه طلب السواح على العملات الصعبة لتغطية نفقاتهم في البلاد المقصودة مع ما لذلك من انعكاس سلبي على العملة الوطنية , وهذا ما أدى الى المزيد من تدهور أسعار الصرف لعملات بلادهم.

على أن أهم مصادر الضغط على تدهور سعر الصرف للعملات المحلية للبلاد المختلفة، وبالذات ذات المديونية الخارجية الثقيلة، قد تمثل بالضغط الذي يمارسه صندوق النقد الدولي على هذه البلاد بضرورة تخفيض سعر صرف عملاتها كشرط أساسي للتوسط في إعادة جدولة بعض ديونها الخارجية لدى دائنيها، ومنحها " حفنة" من الدولارات ، لاستخدامها في سد بعض عجز موازين مدفوعاتها.

كان للإغتراب اللبناني دور فعال في رفد السوق المحلية بالرساميل لتغطية العجز المتواصل في العملة الخضراء. وهكذا صمد الإقتصاد الوطني في وجه كل الضغوطات التي تمارسها واشنطن على لبنان. ولإجبار لبنان على الإنصياع للإدارة الأميركية الرامية إلى توطين الفلسطينيين في لبنان, وكذلك ترسيم المنطقة الإقتصادية في البحر المتوسط خدمة لحليفتها اسرائيل أيضاً. أضافة لتوطين السوريين المقيمين في لبنان, مع ما يشكل هؤلاء من ضغط على السوق اللبنانية, قامت الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات من شأنها منع تحويلات الإغتراب بحجة دعم حزب الله. وخوفاً على ثرواتهم, قام السياسيون بتحويل ثرواتهم إلى الخارج خوفاً من العقوبات الأميركية. وبهذا وقعوا في الفخ الذي نصب لشاه إيران والذي لا تزال أمواله موضوع كباش بين طهران وواشنطن منذ 40 سنة.

فلو أن هؤلاء السياسيين قاموا بمشاريع إنتاجية في البلد لوجب الوقوف إلى جانبهم لأنهم يدعمون الإقتصاد المنتج ويؤمنون فرص عمل لشريحة واسعة من العمال. ولكن للأسف أن ذلك لم يحصل. هل هو الخوف من الإملاءات الأميركية أو الخوف من تشكيل طبقة عاملة يخافون تضامنها مستقبلاً؟

أين نحن اليوم؟ بعد أن تم تجفيف مصادر أموال الإغتراب وسرقة أموالهم وتحويل السياسيين ورجال الأعمال ارصدتهم إلى الخارج, في الوقت الذي لا ننتج شيئاً يذكر لتغطية الحاجات المحلية وفقدان العملة الصعبة من الأسواق, اكتسح تضخم الأسعار كل السلع قاطبة. وبعد أن كان الدولار يساوي 1500 ليرة, فاق سعره اليوم 25000 ومن أين للشعب القدرة على متابعة الحياة. تفاقمت الأزمة مع أنقطاع

---

[9] (جريدة الشرق الأوسط نقلاً عن وكالة التصنيف العالمية "موديز"

المحروقات والمواد الغذائية والأدوية وارتفاع الأسعار بشكل جنوني, والمنظومة السياسية تتفرج على ما يجري دون اتخاذ أي موقف من عروض الدعم الإيراني أو الروسي أو الصيني. ربما مخافة إغضاب السفيرة الأميركية في بيروت. حاولت المقاومة مشكورة, التدخل للتخفيف من حدة الأزمة من خلال استيراد المازوت والمواد الغذائية وبيعها في السوق المحلية. لكن هذا ليس بالحل الدائم.

والأخطر أن لا أمل لحلول في ظل قيادات سياسية متخلية كلياً عن مصير البلد ومصالحه وفي غياب قوى فاعلة تستطيع حمل برنامج وطني يعيد للبلد قدرته على إعادة بناء إقتصاده المنتج أو استثماراته من المخزون النفطي الممنوع على لبنان استثماره. أين من يحمل مشروع العمل على ردم الحواجز الطائفية والمذهبية والمناطقية والإنتماءات الخارجية التي يتوزع عليها الشعب اللبناني. منذ الإستقلال حتى اليوم لم تقدم أي من الحكومات المتعاقبة على تعزيز المواطنية والديمقراطية ليشعر الإنسان بوطن يحميه ويؤمن له سبل العيش الكريم.

خلاصة

من كل ذلك نستنتج أن الاقتصاد الأميركي عائم على حساب الاقتصاد العالمي . انطلاقاً من الاقبال المتواصل على التعامل بالدولار بالمعاملات الاقتصادية الدولية أو حتى داخل الدول، حيث بدأ الدولار بمنافسة العملات الوطنية داخلياً . وهذا ما يعطي الولايات المتحدة الاميركية القدرة على تجاوز معظم أزماتها الاقتصادية وتغطية الخسائر التي تتعرض لها خلال حملاتها العسكرية ضد الدول الأخرى. فهي تغرف من بحر العالم بينما الدول الأخرى تنحت بالصخر.

لقد حاولت بعض الدول المتضررة من الهيمنة الأميركية أن تنسق جهودها اقتصادياً في محاولة لايجاد طرف منافس لها عنيت بها مجموعة دول البريكس، لكن هذه المحاولة لا زالت في مهدها. ومصير استمراريتها مرتهن بقدرة هذه الدول على مواجهة الهجمة الاميركية في اكثر من منطقة في العالم.

أما في لبنان فليس هناك من بارقة أمل بمستقبل مشرق لهذا البلد في غياب الحلول الجذرية. وما نعانيه اليوم, حيث الدمار الكبير الذي طال معظم المرافق الحيوية لا يمكن ترميمه أو إعادة بنائه في ظل هذه المنظومة السياسية, المرتهنة للخارج, والمتخلية كلياً عن مصير هذا البلد. ولا تبدو مكترثة إلى المنزلق الخطير الذي نحن فيه طالما هناك جماهير تؤيدها وتتعلق بها وتدافع عنها لقاء سلة غذائية تتلقاها شهرياً.

لا بد من قيادات وطنية تضع مصلحة البلد فوق كل اعتبار ومواجهة التحديات والإملاءات التي من شأنها تعميق الأزمة وتدمير البلد. كما انتصرنا على العدو المحتل لا بد من أن نترجم هذا الإنتصار في إعادة بناء وطن يستحق العيش بكرامة بعدما أنهى الإحتلال والقضاء على القوى الإرهابية التي كانت تتربص بنا الدوائر.

المراجع:

-أولريش بك. ما هي العولمة . منشورات الجمل. كولونيا- ألمانيا. 1997.

- د. رمزي زكي التاريخ النقدي للتخلف. مجلة عالم المعرفة. رقم 118

- عشتار محمود: البترودولار. منظومة الهيمنة الأميركية على النفط. إقتصاد 2020

- علي صبح، "الصراع الدولي في نصف قرن المنهل اللبناني، بيروت 1998،

- **فريدريك اليتش لينين. "الأمبريالية أعلى مراحل الرلأسمالية"**
- **فؤاد مرسي. " الرأسمالية تجدد نفسها" ، مجلة عالم المعرفة الكويت – العدد 147**
- **هانس بيتر مارتن وهارالد شومان. "فخ العولمة" مجلة عالم معرفة العدد 238 ص.ص.8-**
- **المصدر وكالات ناديجدا انيرتينا**
- **جريدة الشرق الأوسط**